ورقة سياسات

الثقافة وحقوق الإنسان

اعداد

أ.سلوى بكر

أديبة وروائية

عن الثقافة وحقوق الإنسان

لدى مصر موروث ثقافي ممتد امتداد التاريخ العائد إلى آلاف السنين، وهو موروث يرتكز قيميًّا إلى طبيعة العمل الزراعي الفلاحي المتطلب إلى المماثلة الجمعية أحادية الرؤية البعيدة عن الاختلاف والتنوع، وهذه الحالة القيمية الجمعية بُنيت على أساس من النمط الزراعي النهري المتطلب لجهود شاقة تؤدَّى بأدوات وتقنيات أولية، ظلت مستخدَمة على مدى التاريخ وحتى سنوات العصر الحديث. لكن رغم سيادة القيم الثقافية الفلاحية، فإن مصر عرفت ثقافات أخرى قامت على أساس من التنوع الجغرافي، ووجود مصريين لهم إثنيات مغايرة، فهناك الأمازيغ بالصحراء الغربية وأهل النوبة في أقصى الجنوب، وثمة قبائل البجة والبشارية على سواحل البحر الأحمر، ناهيك بسيناء وتنوعها القبائلي، وهو المنتج لثقافة خاصة شديدة الارتباط بالبيئة السيناوية

الثقافة والدين

تقفز العلاقة بين الثقافة والدين إلى بؤرة ملف الثقافة وحقوق الإنسان، فمصر عبر أزمنة التاريخ شكَّلت ما يمكن أن يطلَق عليه "الدين المصري"، باعتبار أنها أول من بلور الفكر الديني عبر التاريخ الإنساني، فقصة الخلق والمياه الأزلية نون إنما جاءت من مصر القديمة، حيث الإله الأول أتوم الذي خلق نفسه بنفسه، وهو الذي لم يولَد ولم يلد. وعلى مدى التاريخ القديم طوَّرت مصر فكرها الديني وأسست لفلسفة دينية، باتت وبمرور الوقت جزءًا من هويتها وملمحًا أساسيًّا من ملامح شخصيتها القومية، ما جعلها تتقبل الأديان الوافدة وتهضمها وتعيد تشكيلها وفقًا لمفهومها الديني، القائم على جملة من الطقوس والطرق المتعلقة بالتعبد لرب واحد، وهو ما يلائم العمل الزراعي المستنفِذ للجهد منذ طلوع الشمس حتى مغاربها، وهكذا صبغت مصر الإسلام والمسيحية بصبغتها وأدخلت جملة من طقوسها القديمة في هذين الدينين الوافدين إليها، بما لا يتنافى مع الجوهر الديني لهما، حيث يوجد مثلًا الاحتفال بمرور أربعين يومًا على الوفاة، وقراءة القرآن، ويوجد جناز الأربعين في الكنيسة، والأمثلة عديدة على ذلك ولا يوجد مجال لذكرها بالكامل

وعندما تسيَّد الفاطميون على مصر في القرن العاشر الميلادي، تقبلت مصر المذهب الشيعي وهي التي كانت تدين بالمذهب السني منذ دخول جيش عمرو بن العاص إليها وحتى نهاية الدولة الإخشيدية، مرورًا بعصر الولاة، ولسوف تغيِّر مصر المذهب الشيعي وتعود إلى المذهب السني مرة أخرى بعد هيمنة صلاح الدين الأيوبي، ولم يكن ذلك بغريب على المصريين، لأنهم كما يقال على دين ملوكهم دومًا، فمصر غيَّرت دينها في القديم من الأمونية إلى الأتونية، ثم عادت على الدين الأموني مرة أخرى بعد القضاء على أخناتون، ثم اعتنقت المسيحية، لكنها سرعان ما سيَّدت الإسلام فيها كدين أخير استمر مع غالبية أهلها حتى اليوم

ورغم أن الأزهر نشأ زمن الفاطميين شيعي الفكر، فإنه ومنذ الدولة الأيوبية بات سني النهج، وقد نجحت هذه المؤسسة الدينية التابعة للدولة تاريخيًّا في بسط نفوذها وهيمنتها الفكرية على البلاد، وظلت هي المنتجة لثقافة دينية تشكِّل المكون الثقافي الديني لدى غالبية المصريين، وتزيح أي ثقافات أخرى أو تهمِّشها على أحسن تقدير. ولقد استمر هذا الأمر طوال العصور الوسطى، ليتأسس العقل المصري على أساس أشعري بحت قائم على منهج النقل دون العقل، وعندما صعد محمد علي الكبير إلى سدة الحكم في بدايات القرن التاسع عشر، وهو الرجل صاحب الطموح والمشروع، نجح في التخلص

الأوَّلي من رجال الدين الأزهريين وقلَّص دورهم إلى حد كبير، وأنشأ المدارس الإلزامية بدلًا من المدارس الأزهرية والكتاتيب المنتشرة في ربوع مصر كلها، وكان يستهدف بذلك تأسيس تعليم قائم على أساس من الحداثة والمعاصرة خلال ذلك الزمان، وربما كان التعليم العلوي الإلزامي هذا اللبنة الأولى لتأسيس فكرة المواطنة في مصر، فالتعليم الإلزامي كان للجميع بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو اللون، وهو الأمر الذي سارت على أساسه الدساتير المصرية التي جاءت بعد ذلك

وسرعان ما أرسل محمد علي البعثات التعليمية إلى الخارج، ليؤسس بدايات التعليم العالي المتخصص ويفتح الفكر والعقل المصري على ثقافات عالمية أخرى مغايرة لثقافة الأزهر السائدة، خصوصًا بعد تأسيس مدرسة الألسن العيا التي قامت على أساس من البعثات التي تعلمت في أوروبا والجهد الرائد لرفاعة رافع الطهطاوي، ومنذ ذاك الوقت باتت في مصر ثقافتان؛ ثقافة دينية تعود إلى القرون الوسطى متمثِّلة في الأزهر وما ينتجه من أفكار وفقًا لهذه الثقافة، وثقافة أخرى معاصرة تحاول اللحاق بالمنتج الفكري لعصرها وتسعى إلى إحداث تغيير في البنية الفكرية للمجتمع، وقد ظل الصراع بين هاتين الثقافتين قائمًا منذ تشكُّل الثقافة المعاصرة في القرن التاسع عشر وحتى اليوم، وقد شهد تاريخ مصر المعاصر صفحات ممتدة من تجليات هذا الصراع، منها معركة زواج الشيخ علي

يوسف، والمعارك الفكرية الموجهة ضد الشيخ محمد عبده، ثم تلميذه قاسم أمين في محاولاته لتحرير المرأة المصرية، ومعركة الشيخ علي عبد الرازق وكتابه الإسلام وأصول الحكم، وكذلك طه حسين وكتابه في الشعر الجاهلي. ولعل آخر معركة لها ثقل ويُعتد بها كانت معركة الفكر الأزهري مع نصر حامد أبو زيد وكتاباته، إذ طرح فكرة قراءة النص المقدس كنص لغوي تنطبق عليه شروط التأويل والتفسير المجازي، وهو ما أدى إلى الحكم بالتفريق بينه وبين زوجته ومغادرته البلاد

ظــل الصراع بين الثقافة الأزهرية القديمة والثقافة الحديثة المنفتحة على المنجَز الثقافي العالمي المعاصر قائمًا، وتجلى فيما أُطلق عليه طوال ستينيات القرن الماضي "إشكالية الأصالة والمعاصرة"، وهي إشكالية لم تحَل حتى وقتنا الراهن، وإن أخذت أشكالًا ومسارات أخرى

والصراع بين الثقافتين يتجلى اليوم فيما يلي:

1 - إعاقة وعرقلة كل محاولة فكرية تسعى إلى عصرنة الحياة المصرية وتحديثها، خصوصًا على المستوى القيمي المفاهيمي، فحتى رئيس الجمهورية، وهو أعلى سلطة سياسية في البلاد، عندما طالب بتجديد الخطاب الديني وإعادة النظر في الطلاق الشفاهي، لم يجد مطلبه قبولًا من المؤسسة الأزهرية.

2 - محاولة الأزهر التدخل في كل منتج ثقافي له فكر مغاير للفكر الأزهري، وتوجد أمثلة عديدة على ذلك طوال القرن العشرين حتى الآن، ولنتذكر رواية "وليمة لأعشاب البحر" للكاتب السوري حيدر حيدر، عندما نُشرت بمصر في هيئة قصور الثقافة، وكيف هاج رجال الأزهر وطالبوا بمنعها، وما حدث مع بعض الأفلام وغلاف مجلة "إبداع" الذي نُشرت عليه صورة أفروديت الإغريقية، والأغلفة التي تبدو كأنها غير مقبولة من قِبل المؤسسة الدينية، أي أن الأزهر بات الجهة الوحيدة المخوَّل لها المنع والتحريم والتجريم باسم الدين.

3 - تعطي الدولة، رغبةً في ترسيخ الأمن والسلام الاجتماعي، مساحات أوسع للفكر الأزهري الديني في مؤسساتها المختلفة، وحتى في المؤسسات الثقافية ذاتها التابعة لها، لتحتلها الاحتفالات الدينية الشكلانية والندوات الدينية وغيرها من أنشطة هي ملمح أساسي من ملامح منهجها في التعامل مع الثقافة

4 - تراجع مساحات التعبير في الأعمال الثقافية خصوصًا الفكرية والإبداعية، درءًا للمشكلات وخوفًا من البطش باسم الدين وتجنبًا للتعامل مع القضاء، حيث يوجد من يرفع قضايا تحت مسمى ازدراء الدين

5 - المبدعون صاروا يمارسون نوعًا من الرقابة الذاتية على أعمالهم خوفًا من المساءلة

6 - وُجدت جملة من المصطلحات المستحدثة التي لم تكن موجودة في القاموس الثقافي، مثل السينما النظيفة، الكتابة النظيفة، إلخ

7 - اعتزل عديد من المبدعين في كل المجالات الإبداعية النشاط الإبداعي تمامًا

الثقافة والتعليم

أصبح التراجع في المجال التعليمي في مصر جوهر التراجع المجتمعي منذ عقود طويلة تعود إلى القرن الماضي، فميزانية الإنفاق على التعليم ضمن الموازنة العامة للدولة، وهي من أقل بنود الميزانية، وقد فتحت الدولة المجال على مصراعيه للتعليم الخاص، وأصبحت تجارة التعليم من أخطر أنواع التجارة في مصر، فالتعليم الخاص متنوع الأهواء، وتتلاعب به اتجاهات كثيرة تهدد الأمن والسلام الاجتماعي في مصر، وتكفي مدارس الإخوان المسلمين التي اضطرت الدولة إلى وضعها تحت إشرافها بعد زوال فترة حكمهم. ولقد ظلت السمة الأساسية للتعليم في مصر، سواء الحكومي المجاني أو غير الحكومي، هي السمة الحاكمة للتعليم في مصر، حيث منهج النقل دون العقل، وغياب تشكيل بنية فكرية قائمة على الشك والنقد، إضافة إلى عدم قبول الاختلاف والتشبث بفكرة امتلاك الحقيقة دون الآخرين، والعداء لكل فكر جديد وإدانته دون تفكير، وهي ظلال ألقت بنفسها من زمن التعليم الأزهري الذي ساد طويلًا

لعب التعليم بسبب تشكُّله على هذا النحو ومنذ زمن محمد علي، ورغم أنه تعليم غير ديني حديث، دورًا أساسيًّا في نشوء

حداثة منقوصة، أى حداثة لا تعترف بأن الإنسان هو مركز الكون وسيده، وأن سعادة هذا الإنسان هي أسمى غاية في الحياة، وأن الحرية الإنسانية هي محور الوجود. ورغم حدوث ومضات من الفكر والإبداع القائم على هذه المفاهيم، فإن الحداثة سرعان ما كانت تشهد انتكاسات شديدة بسبب هيمنة الفكر الديني على التعليم وتربصه بأي أفكار مغايرة يمكن أن تتسلل إلى هذا التعليم

وفي الآونة الأخيرة وافقت الدولة على ما يمكن أن يسمى "تخفيف أحمال" في المجال التعليمي، ووافقت على عودة كتاتيب الأزهر لتكون أساس تعليم الأجيال الجديدة في الأقاليم والريف المصري

والتعليم بمجمله في مصر لا يكرِّس فكرة المواطنة والمساواة بين الجنسين كمواطنين لهم ذات الحقوق وذات الواجبات، ويفتقد رؤية فلسفية تتعلق بدوره المجتمعي

الثقافة والإعلام

يعتمد الإعلام المصري منذ فترة طويلة على منهج أهل الثقة دون اشتراط ضرورة الخبرة، مثلما كان الأمر خلال فترة ستينيات القرن الماضي، ولذلك فالإعلام التابع للدولة الذي يشكِّل الحزب السياسي الحقيقي لها بكل أشكاله شهد تراجعًا كبيرًا في أدائه بسبب غياب الكوادر الخبيرة عن معظمه، وصار مجرد صدى يلوك ويردد خطابات الدولة في المجالات المختلفة، وتراجع دور الثقافة في هذا الإعلام عمومًا، فتقلصت الصفحات الثقافية في الصحافة الورقية، وهي الصفحات التي يُستغنَى عنها لصالح الإعلانات التجارية. ولقد كانت الصحافة الورقية من أهم النوافذ الثقافية المحققة لدرجات من العدالة الثقافية، فهي وسيلة رخيصة الثمن لمواكبة كل فكر جديد، وتسمح بمساحات واسعة من الانفتاح على المتغيرات الثقافية والمستجدات الإبداعية، وما يدور عالميًّا في المجال الثقافي. ويكفي التذكير بأن معركة الشعر الحديث في مصر أُديرت بين العقاد وصلاح عبد الصبور على صفحات جريدة الأهرام خلال ستينيات القرن الماضي وعندما كان لويس عوض مسؤولًا عن الصفحة الثقافية بجريدة الأهرام. وعمومًا فقد تقلصت مساحات الثقافة من الإعلام الورقي، بسبب إلغاء صدور عدد من

المجلات الثقافية التي كانت تشكل رئة حقيقية للتنفس الثقافي، مثل مجلة الرواية التي كانت تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، ومجلة الخيال، وهي المجلة الوحيدة المتخصصة في مجال الفن التشكيلي، وكانت تصدر عن هيئة قصور الثقافة وتخاطب قطاعات واسعة من الناس بما يتعلق بهذا النوع الإبداعي الجميل

الثقافة في وزارة الثقافة

قبل ثورة يوليو 1952، كان النشاط الثقافي المؤسسي التابع للدولة يتمثل في الإدارة العامة للثقافة بوزارة المعارف العمومية، أي أن الثقافة لم تكن لها وزارة مستقلة تختص بشؤونها، ووزارة المعارف العمومية هي الوزارة المختصة بالشأن التربوي تحديدًا، وقد تولى الإشراف على الثقافة العامة عدد من كبار مثقفي مصر، مثل طه حسين، وأحمد أمين ومحمد عبد الواحد خلاف ومحمد فريد أبو حديد، وكانت هذه الإدارة جزءًا من وزارة المعارف العمومية مهمتها تشجيع التأليف والترجمة ونشر التراث العربي القديم، ومساعدة الجمعيات الثقافية والمؤتمرات الدولية وعقد المعاهدات الثقافية الدولية وتنفيذها، والتعاون الثقافي مع الدول الشرقية والغربية والعناية بشؤون الطلبة الشرقيين، وكل ذلك وفقًا لما ورد بالسجل الثقافي العام الصادر عن وزارة المعارف العمومية في العام 1948، ووفقًا لهذا السجل أيضًا فقد كانت مصر تمور بجملة من الأنشطة الثقافية التي أثبتها هذا السجل في مجالات إبداعية وثقافية متباينة تقوم بها الجماعة الثقافية ممثلة في تشكيلاتها المجتمعية، ولم تكن مؤسسات الدولة الجهة الوحيدة المنوطة بالفعل الثقافي، فعلى سبيل المثال صدر خلال العام 1948،

130 كتابًا في مجال الأدب، و18 كتابًا في الاقتصاد، و82 كتابًا في التاريخ، و10 كتب في الجغرافيا، و12 كتابًا في الطب و27 كتابًا في العلوم، وهذا على سبيل المثال، فالسجل حافل برصد ما صدر من كتب تتعلق بالحقول المعرفية الأخرى.

وخلال هذا العام أُلقيت 244 محاضرة اجتماعية و71 محاضرة أدبية، و191 محاضرة تاريخية و20 محاضرة جغرافية، ناهيك بمحاضرات في مجالات دينية وصحية وعلمية وقانونية ومجالات متنوعة أخرى.

والسجل البالغ عدد صفحاته 426 صفحة يرصد عدد الصحف والمجلات والمطبوعات الصادرة بمصر، سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية الأخرى، كما يرصد الإنتاج المسرحي والإنتاج السينمائي، والمعارض التشكيلية والمعارض الصناعية، وعدد دور العرض السينمائي والمعروض بها من أفلام، ما يكشف عن وجود أنشطة ثقافية متباينة في كل مجالات الثقافة عصر وبعد 1952، وقبل إنشاء وزارة الثقافة أُنشئت وزارة الإرشاء القومي، فالثقافة باتت على أولويات أجندة الدولة باعتبارها الوسيلة الأهم لإيصال خطابات الدولة السياسية وغير السياسية، ولقد أديرت وزارة الإرشاد من قِبل كوادر ثقافية مهمة، ثم أُنشئت وزارة الثقافة ليكون على رأسها أحد ضباط ثورة يوليو الأحرار وهو ثروت عكاشة، لتشهد مصر طفرة ثقافية غير مسبوقة في كل المجالات، فتأسست مؤسسة المسرح

ومؤسسة السينما وهيئة قصور الثقافة ودار الكاتب العربي التي صارت الهيئة المصرية العامة للكتاب، وقد تحولت إلى أضخم ترسانة نشر في الشرق الأوسط، وكان الخطاب الثقافي آنذاك مرهونًا بالخطاب السياسي المعادي للاستعمار والصهيونية، والمكرَّس للعدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات، وكل ما يتعلق بمبادئ الثورة الستة التي أُعلنت سنة 1952.

لكن نظرًا إلى التحولات السياسية التي شهدتها مصر منذ نحو الربع الأخير من القرن العشرين، فقدت الثقافة المؤسساتية المصرية بوصلتها، بعد أن ضاعت الخطابات السياسية التي اهتدت بها خلال عقود طويلة، وأخذت تحتل المؤسسة الثقافية الرسمية، التي هي وزارة الثقافة، جيوش من الموظفين الذين لا علاقة لهم بالشأن الثقافي، والذين وُظِّفوا في هذه الوزارة وفقًا للعلاقات والمحسوبية، وازداد الأمر سوءًا بعد صدور قرار حكومي بإعطاء الأولوية لأبناء العاملين بالدولة، فعُيِّنت مئات من هؤلاء الأبناء والأقارب واستُبعد الموهوبون والمبدعون من هذه الوزارة التي باتت تدار بجملة من الموظفين الكاره عديد منهم للثقافة ذاتها، والذي ربما كان منهم من لم يقرأ طوال حياته غير الكتاب المدرسي.

تحتاج وزارة الثقافة إلى مبحث كامل مستقل يتعلق بدورها وأدائها الراهن، بما يطول شرحه تفصيليًّا، لذلك ووفقًا لكل ما سبق، فإن الإشكالية المتعلقة بالثقافة وحقوق الإنسان تتجلى

في التناقض الصارخ بين الخدمة الثقافية المقدَّمة من هذه الوزارة، التي تمَوَّل وتعمل بأموال دافعي الضرائب، وما يجب أن يحصل عليه ملايين المصريين من خدمات ثقافية، بات معظمهم محرومًا منها.

لذلك، فإن الحق في الثقافة المكفول بالدستور المصري يجب أن يكون على رأس أولويات هذه المؤسسة الثقافية التابعة للدولة

ويتجلى ذلك في عدة مقترحات:

1 - نشر الكتب في كل المجالات، بما يتناسب ودخل المواطن البسيط، فأسعار الكتب تشهد تزايدًا كبيرًا خصوصًا ما يُنشر منها من دور النشر الخاصة، أي دعم الكتاب مثلما رغيف الخبز. ورغم أن الهيئة العامة لقصور الثقافة والهيئة العامة للكتاب والمركز القومي للترجمة يقومون بذلك، فإن مشروعًا مهمًّا وفعالًا مثل مشروع مكتبة الأسرة يجب إحياؤه مرة أخرى، وهو مشروع أصدر آلاف الكتب وكان له ملايين القراء

2 - جلب عشرات المبدعين والمثقفين لإدارة هذه الوزارة بدلًا من الموظفين المعوّقين في حالات كثيرة للعمل الثقافي

3 - استعادة دور السينما والمسرح التي كانت مملوكة للدولة

واستخدامها كساحات ثقافية للفن المرئي

4 - المغالاة في أسعار عروض دار الأوبرا المصرية جعلت قطاعات واسعة من الناس محرومة من هذا الفن، لذا يجب إيجاد آلية تجعله في متناول معظم الناس

5 - تتحقق العدالة الثقافية من خلال تقديم خدمات خاصة بقطاعات الشباب، والفئات العمرية الصغيرة، وخصوصًا طلاب المدارس والجامعات، فالخدمة الثقافية باهظة التكلفة عمومًا بالنسبة إلى هذه القطاعات وغير متاحة لهم، فالعروض الموسيقية والأوبرالية يجب تقديمها لهم بأسعار زهيدة، وهو ما كان يحدث في الماضي حتى سبعينيات القرن المنصرم

6 - تحقيق العدالة الثقافية لتصل إلى عموم الخريطة المصرية، من خلال تنشيط فكرة القوافل الثقافية المجهزة بكوادر ثقافية مختلفة.

7 - إعطاء مساحات أوسع للجماعات المصرية في التعبير عن خصوصياتها الثقافية، وليس فقط في مجالات محدودة مثل الرقص والملابس، فهذه الخصوصيات تشكيل غني بما لديها من اختلاف وتنوع لمجمل الثقافة في مصر.

8 - تراجع التفاعل الثقافي مع متغيرات وتطورات الثقافة في المحيط العالمي أضر بالثقافة المصرية كثيرًا، وحرم

المهتمين بالشأن الثقافي من مواكبة ما يدور في العالم من من أحداث ثقافية والاحتكاك بها و التفاعل معها، وحجة غياب التمويل اللازم لذلك حجة غير مقبولة، فعلى الوزارة أن تنشط لإيجاد السبل لإحداث هذا التفاعل

9 - خلال العصر الحديث، راكمت مصر فعلًا ثقافيًّا خلاقًا وضعها بمنطقة الريادة داخل المنطقة العربية، وتشهد مصر تراجعًا عن هذه الريادة الآن، ليس بسبب المؤامرة الثقافية النفطية المستهدفة لإزاحة مصر عن هذه الريادة، لكن بسبب تراجع المؤسسة الثقافية عن دورها وعدم إبراز ما لدى مصر من طاقات ثقافية هائلة، وطمسها لصالح محدودي المواهب والقدرات أو تكريس من لهم ولاء للدولة رغم ضعف إمكانياتهم.

10 - ضرورة مساندة التشكيلات الثقافية العاملة بعيدًا عن مؤسسات الدولة الثقافية، التي لها دور بارز في تجديد الدم الثقافي داخل المجتمع، فمعظم هذه التشكيلات، التي نشأت على ضوء من المبادرات الخاصة، تعاني التهميش والتجاهل، رغم دورها الإيجابي الفاعل في توسيع مساحات التنوير بالمجتمع.

11 - تعاني الجمعيات الثقافية تبعيتها لوزارة التضامن، كأنها جمعيات خيرية أو جمعيات لدفن الموتى، ومعظم العاملين في هذه الوزارة على مجملها لا علاقة لهم بالشأن الثقافي،

بل وربما يعوقون عملها أحيانًا، فيجب إعادة النظر في القوانين المنظِّمة لهذه الجمعيات، على أن تكون تبعيتها لوزارة الثقافة.

12 - المحفزات الثقافية كالجوائز وغيرها، يجب إعادة النظر فيها وزيادة فاعليتها، خصوصًا القيمة المالية لها، وهي قيمة وُضعت معاييرها منذ سنوات بعيدة ولم تعد تتناسب والمتغيرات الاقتصادية المتلاحقة، ويوجد سباق محموم من بعض الدول النفطية لمنافسة الجوائز المصرية من خلال المغالاة المالية في الجوائز بهذه الدول.

13 – يجب رصد التراث المصري الثقافي وتسجيله، فقد بات مستباحًا بأشكال مختلفة ويجب المبادرة بتسجيله في مؤسسة اليونسكو، فالبعض ينسبه إليه.

14 - حماية الملكية الفكرية الحضارية حق من حقوق المصريين يجب أن تسعى وزارة الثقافة إلى الحفاظ عليه وإصدار تشريعات تتعلق بذلك، فلا يجوز للصين أن تبني هرمًا على شاكلة الأهرامات، ولا لدولة الحق في استعارة رموزنا الحضارية والتربُّح منها. ورغم أن ذلك المجال يعتبر من المجالات الجديدة المتعلقة بالحقوق الثقافية، فإنه يجب السعي إليه والسير عمليًّا في إجراءاته

15 – توسيع مفهوم الثقافة وتعميقه ليشمل مجالات عملية وبيئية وما يخص التطورات المناخية، كذلك ثقافة عدم التمييز

الجنسي أو الديني أو الإثني.

16 - الثقافة في مراحل التعليم المختلفة تعاني تراجعًا أصبح ملحوظًا، فغياب الأنشطة الثقافية والفنية أصبح ملمحًا أساسيًّا من ملامح مدارس الدولة، أما مدارس الأزهر بملايينها من التلاميذ في الأقاليم فلا توجد بها أنشطة ثقافية، وباتت الأنشطة الثقافية ترفًا ينعم به طلاب مدارس اللغات والمدارس الدولية، لذلك فعودة المسرح المدرسي والعروض السينمائية بالمدارس وعقد الندوات الثقافية عمومًا والإبداعية خصوصًا ضرورة للتربية وخلق ذائقة لدى الشارع تتقبل كل ما هو جميل. لقد شكَّل غياب المسرح المدرسي فجوة ثقافية كبيرة في نظام التعليم المصري، فلقد كان وجود هذا المسرح يشكل فضاءً مهمًّا للتعبير عن الرأي وتشكيل الذات وتكريس القيم الأخلاقية الإنسانية، ومجال عمله واسع وممتد ويمكن من خلاله مسرحة العلوم أيضًا. لقد باتت لمصر قناة وثائقية متنوعة الإنتاج، وتقديم بعض عروضها في المدارس يعد وسيلة جيدة لربط التلاميذ بالمعرفة والثقافة وتدعيم معرفتهم بالتاريخ المصري وتنمية الشعور بالانتماء.

17 - يختلط مفهوم التراث مع مفاهيم دينية تؤدي إلى احتكار بعض المؤسسات الدينية لهذا التراث، في حين أن التراث الديني جزء من تركة تراثية هائلة ومتنوعة، وتغيب عن وزارة الثقافة جهة متخصصة في الشأن التراثي بجميع

أشكاله وألوانه، والحفاظ على التراث حق للناس باعتباره مؤسِّسًا لهويتهم الثقافية ومشكِّلًا لعديد من ملاحها، ويجب إعادة النظر في الحماية القانونية للتراث، فحتى الآن -على سبيل المثال- لا يوجد قانون في مصر يتعلق بحماية الكتب والمطبوعات القديمة التي مرَّ عليها أكثر من مائة سنة

18 - ثقافة الجمال البيئي غائبة من المجتمع المصري تمامًا الآن، ويُتعامَل معها باعتبارها ترفًا لا يجوز إلا لبعض الأماكن والأحياء دون الأخرى، في حين أن البيئة الجميلة حق للجميع، ولا توجد دراسات تتعلق بنصيب المواطن من الخضرة مثلًا، ويجرِّم القانون زراعة الأشجار المثمرة في الطرقات والشوارع من قِبل المواطنين، وهو قانون وُضع زمن الاستعمار الإنجليزي.

19 - ثقافة النظافة غائبة تمامًا عن الشارع المصري ولا توجد معايير واضحة لها، والأداء الحكومي فيها يحتاج إلى إعادة نظر.

20 - دفع الإعلام بوسائله المرئية والمسموعة والخاص بالدولة إلى توسيع مفهوم الثقافة وتكريس المفاهيم المتعلقة بالثقافات النوعية. فمثلًا يوجد غياب كامل في وسائل الإعلام لبرامج تتعلق بثقافة الانتماء خصوصًا فيما يتعلق بالمال العام وممتلكات الدولة بكل أشكالها، وتوجد أمثلة لا حصر لها

وحوادث تفصح عن غياب هذه الثقافة، مثل إتلاف مقاعد المواصلات العامة، أو تدمير أصول مدرسية من قِبل الطلاب، إلخ، وتوجد سلوكيات عديدة تحتاج إلى توعية عامة تتعلق بهذا الأمر

21 - القوانين المنظمة للعمل الثقافي وتداوله تحتاج إلى إعادة نظر، فبعض هذه القوانين صيغ في سياقات تاريخية تغيرت كثيرًا الآن، لذلك يجب تعديلها وجعلها أكثر ملاءمة للزمن الراهن، فبعض هذه القوانين يحد من حرية التعبير الثقافي والقدرة على الإبداع.

22 - تغيب عن المجتمع في المجمل ثقافة حقوق الحيوان، ما يجعل تكريس هذه الثقافة ضرورة تبدأ من بدايات التعليم المدرسي.

ويبقى السؤال: ما الآليات والطرق العملية المقترحة لتحقيق ذلك أو جانب منه؟ فالأفكار النظرية جيدة لكنها تكتسب قوتها وأهميتها من خلال التطبيق العملي، كما أن عديدًا من مشكلاتنا المجتمعية تعود إلى ما هو ثقافي بالأساس، بما في ذلك آليات وطرائق مؤسسات الدولة

ذاتها، لذلك توجد جملة من المقترحات يمكن تنفيذها وتحقيقها، شريطة أن توجد إرادة سياسية داعمة لها، وتتبلور فيما يأتي:

1 - دعوة إلى مؤتمر ثقافي موسَّع من قِبل وزارة الثقافة لكل المعنيين بالشأن الثقافي، سواء من داخل الوزارة أو من خارجها، إضافة إلى عموم المثقفين، خصوصًا أولئك الفاعلين في المؤسسات والتشكيلات الثقافية للمجتمع المدني، فهم الأقرب إلى نبض الشارع الثقافي والأكثر تفهمًا لمشكلاته، وتكون مهمة هذا المؤتمر الاستماع إلى جميع الألوان الثقافية من حيث الآراء والمقترحات، وتنفيذ ما يمكن تنفيذه بقدر إيجابياتها والإمكانيات المتاحة.

2 - خلق بيئة حاضنة لثقافة إيجابية دافعة لنهضة مجتمعية. مثلًا لماذا لا توجد ندوة موسَّعة تتعلق بثقافة حقوق الإنسان بالتعاون بين المجلس ووزارة الثقافة، وتكون بإحدى محافظات مصر في الدلتا أو الصعيد؟

3 - المحافظات الأكثر حرمانًا من الثقافة يجب أن تعطَى لها الأولوية في النشاط الثقافي، خصوصًا محافظات الجنوب المصري التي لا علاقة لها بالأنشطة السياحية. وعلي سبيل المثال تعقد تونس، وهي بلد صغير وفقير، مؤتمرات ومهرجانات ثقافية في البلدان والبلدات الأكثر فقرًا بداخلها، مثل جابس أو القيروان، فلماذا لا توجد معارض فن تشكيلي دولية في سوهاج أو رشيد، إلخ، وندوات دولية في مناطق طــالما لم توضع على خريطة الاهتمام الثقافي؟

4 - إنشاء منصة ثقافية إلكترونية تصل المنتج الثقافي المحلي بالمنتج الثقافي الراهن في العالم كله، حيث يوجد تراكُم ثقافي عالمي هائل تصعب متابعته من خلال وسائل التواصل التقليدية فقط

5 - ملف الثقافة المعمارية ملف كبير غائب عن الملف الثقافي في مصر عمومًا، فالحق في بيئة معمارية جيدة هو حق غائب عن معظم المصريين، فالعمارة الداخلية والعمارة الخارجية في مصر الآن تحتاج إلى مراجعة، بسبب هيمنة اقتصاد السوق والنزوع الجارف نحو التربح، فلقد كانت للمطابخ الضيقة ضحايا كثُر من النساء اللاتي مِتن بسبب الحريق أو غيرها من الحوادث بسبب ضيق المكان، وتوجد آلاف البنايات في الأحياء العشوائية بها شقق وأماكن لا ترى النور، وتعاني الأحياء الأشد فقرًا سوء تخطيط معماري صارخًا، وقد فقدت مصر ثروة معمارية كبيرة بسبب هذه العمائر والأبنية ذات القيمة المعمارية المميزة بسبب اقتصاد السوق الشره للربح

وفساد الأحياء، إلخ. إن مصر بحاجة إلى رؤية ثقافية معمارية جديدة تستلزم عقد مؤتمر أولي بهذا الشأن، تمثَّل فيه السلطة التنفيذية إلى جانب المعنيين بالشأن المعماري عمومًا.

6 - الحق في الصحة عنوان كبير لملف واسع، يتضمن غيابًا كاملًا للثقافة الصحية، سواء داخل مؤسسات الدولة، أو بين المواطنين، والتعليم من بداياته يغيب عنه هذا الملف الأم، والإعلام يتناوله بخفة وسطحية على الأغلب، لذلك فهذا الملف يحتاج إلى قراءة موسعة ومتخصصة وبأشكال متباينة منها ما هو قانوني.

7 - ضرورة وجود معايير واضحة لدراسة الجدوى الثقافية وقياس العلاقة بين الكم والكيف على المستوى الثقافي، فالملاحَظ غياب حصر مجمل الأنشطة والفاعليات الثقافية خلال العام الواحد، كما أن جل الأنشطة يكون ذا طابع موسيقي غنائي ترفيهي وليس ذا حيثية فكرية تعمل على طـرح أفكار متباينة تفيد المجتمع في مجال من مجالات الثقافة، أو تسعى إلى تكريس المنهج النقلي في التفكير.

ولعل العودة إلى عمل سجل ثقافي عام يشتمل على كل الأنشطة والفاعليات الثقافية في جميع المجالات لهو عمل ضروري لقياس الأداء الثقافي، وهو ما كان معمولًا به بالفعل منذ ما قبل منتصف القرن الماضي، كما أن هذا السجل بمثابة أرشيف جامع يبقى مع الزمن لكل ما هو ثقافي في مصر